2025

كلنا إرادة
KULLUNAIRADA

النزوح السوري في لبنان

سبل إدارة الأزمة وضمان العودة

الملف السوري في لبنان وتداعياته

يواجه لبنان صعوبات في إدارة العبء الثقيل الناتج عن وجود السوريين، نظرًا للظروف السياسية والمؤسسية والاقتصادية والأمنية الحالية. ولم يعد من الممكن تجاهل التأثير الاقتصادي والمالي الناتج عن هذا الملف على المدى القصير، بالإضافة إلى تداعياته الاجتماعية والديموغرافية على المجتمع اللبناني على المديين المتوسط والطويل.

يشكل سقوط نظام الأسد في سوريا وتشكيل حكومة جديدة تطورًا رئيسيًا فيما يتعلق بهذا الملف وعاملاً محفزًا لعودة السوريين إلى سوريا، إذ كانت ممارسات النظام السابق من بين الأسباب الرئيسية التي أثارت مخاوفهم ومنعتهم من العودة إلى ديارهم. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، منها آفاق إعادة إعمار سوريا، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين بشأن الترتيبات السياسية والأمنية للسلطات السورية، والمخاوف الأمنية بالنسبة للأقليات.

في حزيران 2025 أقرّت الحكومة اللبنانية "خطة عودة النازحين السوريين"، كما شكّلت لجنة وزارية وأخرى تقنية لمتابعة هذا الملف. ويبقى التحدّي الأساسي هو في التوصّل إلى وضع سياسات تضمن العودة المستدامة، بطريقة توازن بين احترام القانون الدولي والتزامات الدولة اللبنانية من جهة، والمصلحة الوطنية من جهة أخرى.

ملاحظة: منذ بداية الأزمة السورية، اختارت الدولة اللبنانية توصيف السوريين على أراضيها بـ"النازحين" لا "اللاجئين"، تفاديًا لأي التزامات قانونية أو سياسية، خاصة وان لبنان لم يوقّع على اتفاقية جينيف للعام 1951 (الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين). في المقابل، كانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تعتبر أن السوريين الموجودين في لبنان لاجئين وتؤكد أنّهم بحاجة إلى حماية دولية، وأن عودتهم غير ممكنة بسبب المخاطر الأمنية.

اليوم، ما زالت المفوضية تعتبر المواطنين السوريين الموجودين في لبنان لاجئين، و موقفها الرسمي هو أنها جاهزة لدعم أولئك الذين يرغبون في العودة إلى سوريا ولكنها لا تدعم أو تروج لأي عودة مفروضة. وتجدر الإشارة أنه مع تغيّر المعادلة الميدانية في سوريا ، ورغم استمرار المفوضية باستعمال صفة اللجوء، تراجعت لهجتها التحذيرية وبدأت تتحدث عن "انخفاض مستوى المخاطر" وإمكانية العمل على "عودة مستدامة وآمنة".ولم يقتصر هذا التحول على المفوضية، بل انسحب أيضًا على مواقف بعض الجمعيات والمنظمات اللبنانية.

في الواقع، هناك فئة محدودة من السوريين ما زالوا معرّضين لخطر مباشر على حياتهم في حال عودتهم إلى سوريا، وبالتالي، تنطبق عليهم فعليًا صفة "طالب لجوء/لاجئ". غير أنّ معظم المواطنين السوريين الموجودين في لبنان ليس لديهم خوف مبرر من العودة إلى سوريا اليوم، وبالتالي، يصنّفون ضمن إطار النزوح المؤقت/الهجرة الاقتصادية. ومن هنا، صفة اللجوء التي كانت تستخدم قبل سقوط النظام بحاجة لإعادة نظر. لذلك، تعتمد "كلنا إرادة" اليوم صفة "النازح" لمقاربة الملف السوري في لبنان، وهي الصفة المعتمدة من قبل الجهات الرسمية اللبنانية.

الملف السوري بالأرقام

1,4 مليون سوري موجودين في لبنان اليوم بحسب أخر التقديرات.

منذ سقوط نظام الأسد، **غادر ما يقارب 238,000 سوري إلى سوريا، ودخل حوالي 107,000 إلى لبنان.**

25% من السوريين الموجودين في لبنان **عبّروا عن رغبتهم في العودة إلى سوريا،** وفقًا لاستبيان أجرته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في كانون الثاني 2025، **مقارنة بـ2% فقط في العام الماضي.**

114 ألف مواطن سوري تسجّلوا حتى الآن في برنامج العودة.

يشكل **عدد الولادات بين السوريين 40%** من إجمالي عدد الولادات في لبنان. على صعيد الهرم الديموغرافي،

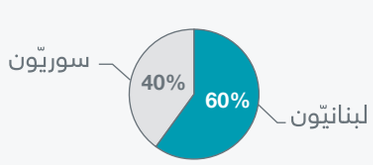

51.9% من السوريين هم تحت سنّ العشرين، بينما **29.6% من اللبنانيين هم تحت سن العشرين.**

حوالي **90% من العائلات السورية في لبنان تعيش تحت مستوى خطّ الفقر المدقع.**

تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاليًا **دعمًا للنقل ومساعدات مالية أساسية للعائدين من لبنان إلى سوريا،** وهي تتمثّل **بـ100 دولار عن الشخص عند المغادرة، و400 دولار للعائلة عند الوصول إلى سوريا.**

80% من السوريين الموجودين في لبنان ليس لديهم إقامات.

يستفيد فقط 1% من السوريين من برامج إعادة التوطين كمعدّل وسطي.

خارطة طريق للسلطات اللبنانية

أولاً: فهم وتنظيم الوجود السوري

إذا كانت مصلحة لبنان الرئيسية تكمن في العمل على عودة النازحين إلى الداخل السوري أو إعادة توطينهم في بلدان أخرى، كذلك هو الحال بالنسبة لتنظيم وجودهم. ينبغي بالتالي تنظيم وضعهم القانوني والاجتماعي، وذلك من خلال خطوات عملية على عدّة أصعدة

- **إعادة النظر في تصنيف الفئات المختلفة من السوريين الموجودين في لبنان** (مهاجرين اقتصاديين، طالبي لجوء،...). يجب على السلطات اللبنانية أن تميز بين الأشخاص الذين لديهم مخاوف مبرّرة من العودة إلى سوريا (طالبي لجوء/لاجئين) والمهاجرين الاقتصاديين ، وسيسمح ذلك باتباع نهج أفضل في التعامل مع الوجود السوري وتنظيم عمليات العودة.

- **تحديث البيانات المتعلقة بجميع السوريين الموجودين في لبنان** وإصدار وثائق تسجيل وتعريف لهم. سيتطلب ذلك تحديث قاعدة البيانات الحالية المتوفرة لدى السلطات اللبنانية، بما في ذلك إدخال البيانات الإضافية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بالإضافة إلى التحديث المباشر من قبل الأمن العام اللبناني عبر مراقبة حركة العبور في المعابر الحدودية القانونية. إن امتلاك السلطات اللبنانية بيانات شاملة يُعد أمرًا ضروريًا لفهم واقع النزوح وتنظيمه، بما في ذلك المواكبة الفعالة لعملية العودة .

- **تسريع وإنهاء جميع عمليات التسجيل** (الإقامات، الزواج، الولادات والوفيات). ويشمل ذلك تسهيل تسجيل الزيجات والمواليد على الرغم من فقدان السوريين لأوراقهم الثبوتية، لأهمية هذه الوثائق في مسار العودة. تجدر الإشارة أنه يمكن إتمام عمليات التسجيل في فترة زمنية ما بين 12 و18 شهرا في حال تم تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة.

- **السيطرة على الحدود والمعابر غير القانونية** وتوفير الدعم السياسي واللوجستي والتقني المطلوب للأجهزة الأمنية لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك الاستمرار بالتنسيق الوثيق مع السلطات السورية. لا يمكن أن تكون السياسات التي تعالج الملف السوري مستدامة إذا لم يتم معالجة قضية الحدود المفتوحة.

- **تنظيم سوق العمل والحرص على تطبيق القوانين المرعية الإجراء.** يتضمّن ذلك:
  - مساواة السوريين بالأجانب بما يعني دفعهم للضرائب وحصولهم على اجازات عمل.
  - منح أصحاب الأعمال السوريين العاملين بشكل غير قانوني في لبنان فترة سماح لتنظيم وضعهم وفقًا لأحكام القانون اللبناني، وإلا يجب أن تلجأ السلطات اللبنانية إلى إغلاق هذه الأعمال بشكل دائم أو مؤقت.
  - تعزيز فريق مراقبي العمل في وزارة العمل بما لا يقل عن 50 موظفًا حتى تتمكن الوزارة من تغطية المراقبة على كامل الأراضي اللبنانية.

ثانياً: تحفيز وتوسيع مسار العودة

- **استكمال برنامج العودة وتوسيعه وتقديم الدعم الفوري للعائدين طوعًا:** يجب توجيه المزيد من الدعم المالي من خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لمواصلة تغطية تكاليف النقل وتوسيع نطاق الدعم وتوفير منح عودة للمغادرين. في الوقت الحالي، تقدّم المفوضية 100 دولار للشخص للعائد إلى سوريا عند المغادرة لمساعدته على تغطية تكاليف الرحلة عبر المعابر الرسمية، و400 دولار للعائلة عند الوصول إلى سوريا.

- **اعتماد سياسة للعودة بحسب المناطق** (بالتوازي مع الأحداث الحالية):

ليست كل المناطق في سوريا جاهزة على قدم المساواة لاستقبال العائدين. بدلاً من انتظار جهود إعادة الإعمار على نطاق واسع، يسمح فهم المناطق الأصلية للسوريين الموجودين في لبنان بتقسيم العائدين المحتملين وتشجيعهم على العودة التدريجية وفقًا للمناطق.

في هذا السياق، يمكن للمنظمات الأممية في سوريا، وخاصة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، تحديد المناطق التي يمكن أن تُعطى الأولوية للعودة بناءً على تقييم الأضرار والأمن وكذلك توافر الخدمات الأساسية. قد تكون مناطق مثل إدلب، وحماة، وحلب بمثابة مشاريع تجريبية في هذا السياق

ثالثاً: تأمين الدعم الإقليمي والدولي للعودة المستدامة

لا شكّ أن الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في سوريا هي العامل الحاسم في تحديد ما إذا كانت العودة إلى سوريا ستكون مستدامة. كما ان التنسيق مع السلطات السورية أمر أساسي وبالغ الأهمية، بالإضافة لتأمين الدعم من الجهات الإقليمية والدولية لبدء جهود إعادة الإعمار وتحفيز العودة.

١. التنسيق مع السلطات السورية

إبرام مذكرة تفاهم لبنانية–سورية بشأن ملف النازحين السوريين، وتشكيل لجنة مشتركة من البلدين لمتابعة الملف. اليوم، أكثر من أي وقت مضى، من مصلحة البلدين إعادة تأسيس علاقة قائمة على الاحترام المتبادل للسيادة والمصلحة الوطنية. يجب أن تكون عودة السوريين أولوية في أجندة البلدين المشتركة. كما لا بدّ من توقيع مذكرة تفاهم مع التزامات واضحة من كلا الجانبين في أقرب وقت ممكن، على أن تشمل القضايا الرئيسية ما يلي

- الاعتراف الرسمي من قبل سوريا بشهادات الميلاد، وشهادات الزواج والوفاة، وشهادات المدارس التي أصدرها لبنان للمواطنين السوريين.
- التزام بتسريع وتسهيل عمليات استعادة الأراضي والمنازل واستعادة الممتلكات للمواطنين السوريين في لبنان.
- دعم العائدين من خلال توفير الخدمات الأساسية.
- الالتزام بعدم ممارسة الاضطهاد السياسي بحق العائدين.
- آلية إعادة للمؤيدين لنظام الأسد الذين فروا إلى لبنان مع ضمانات للوصول إلى إجراءات قضائية عادلة وآليات حماية وطنية.
- جهود مشتركة للحد من المعابر غير القانونية عبر الحدود.

٢. في العلاقة مع الدول العربية

العمل على تأمين دعم عربي مالي وسياسي لمسار العودة، على أن يشمل المساهمة في تكاليف العودة إلى الداخل السوري، كما تأهيل المناطق التي ستتمّ العودة إليها، وتوفير الخدمات الأساسية، خصوصًا في مجالات التعليم والرعاية الصحية والمأوى المؤقت.

٣. في العلاقة مع المجتمع الدّولي

- العمل على تأمين استمرارية الدعم المادي للبنان وزيادة الدعم لبرامج العودة بشكل خاص.
- تأمين الدعم الدولي لبرامج محدّدة تتعلّق بتعزيز قدرة الأجهزة الإدارية والأمنية على حسن إدارة الملف.
- السعي لرفع معدلات إعادة التوطين في دول أخرى للسوريين غير القادرين على العودة إلى سوريا.
- تأمين مساهمة كبيرة من المجتمع الدولي في جهود إعادة الإعمار والتنمية، مع التركيز على توفير الخدمات الأساسية بشكل عاجل، وخاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والمأوى المؤقت.

Kulluna-irada.org